الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية و الثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة الثامنة
المعقودة يوم الثلاثاء
٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٧
الساعة ١٥ / ٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد طليعة (ايران)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد / سيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

(ج) وكالة الأمم المتحدة لتشغيل واغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

Distr. GENERAL
A/C.5/32/SR.8
6 October 1977
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

77-56816

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/32/5 Add.1-7 و Add.7 ، و A/32/145)

١ - الرئيس اقترح أن تعمد اللجنة ، بعد قيام رئيس مجلس مراجعي الحسابات بتقديم تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، الى تناول التقارير المالية والحسابات وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن كل منظمة على حدة ، لكن على أن تقدم حينئذ قرارا وحيدا يشمل جميع المنظمات .

٢ - وقد تقرر ذلك .

٣ - السيد ماكدونل (رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة) : قال ان الجمعية العامة طلبت في عام ١٩٧٣ الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تدرس مجلس مراجعي الحسابات وتنظيمه ووظائفه ، وقد تقدمت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ بالتوصيات ذات الصلة الى اللجنة الخامسة . ومضى يقول ان مجلس مراجعي الحسابات قرر في اجتماعه المنعقد في حزيران/يونيه ١٩٧٥ أن يبحث السبل الكفيلة بتحسين الاجراءات المستقرة لمراجعة الحسابات كيما يتسنى ضمان وفائها بالاحتياجات المتغيرة لمنظومة الامم المتحدة ، كما قرر مجلس مراجعي الحسابات في اجتماعه المنعقد في حزيران/يونيه ١٩٧٦ ادخال بعض التغييرات الهامة على النظام القائم ، وأبلغ اللجنة الخامسة بذلك في الدورة الحادية والثلاثين . وتبعا لذلك يبدو من المناسب تقديم تقرير عن التقدم المحرز .

٤ - واستطرد قائلا ان أحد الاسباب الرئيسية التي دعت الى اجراء تغييرات هو العمل على توحيد وادماج برامج وعمليات مجلس مراجعي الحسابات ، وانه يجرى حاليا ادخال النهج النظمي في المراجعة الحسابية كما تجرى زيادة التأكيد على الاتصال بالأمانة العامة ، والهدف من ذلك هو تحديد أوجه القصور وتصحيحها . وثمة شعور ، في هذا الصدد ، بانه ينبغي عرض ما تقدم به مجلس مراجعي الحسابات من توصيات وما أدلت به الامانة العامة من آراء مناظرة على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . كما تقرر القيام بمحاولة لاعداد كتيب للمراجعة المحاسبية ليستخدم في جميع مقار العمل .

٥ - وذكر ، فيما يخص ادخال نظام متكامل ، ان الخطوة الاولى اتخذت شكل انشاء لجنة عمليات مراجعة الحسابات التي تتألف من مراجعي الحسابات الخارجيين الثلاثة ومدير عام يرشحه احد البلدان الممثلة في مجلس مراجعي الحسابات . ويجرى الان ادخال تقنيات موحدة لمراجعة الحسابات بما في ذلك استخدام الحاسبة الالكترونية والاستبيانات كما بدأت برامج التدريب لأفرقة مراجعة الحسابات . وفضلا عن ذلك فقد بدأ تنفيذ العملية الطويلة الأجل الخاصة بتحسين الاتصال بدوائر مراجعة الحسابات الداخلية . وشرعت لجنة عمليات مراجعة الحسابات في العمل على أساس التفرغ ،

(السيد ماكدونل)

ومن المأمول فيه أن يتاح لمجلس مراجعي الحسابات تخصيص وقت أطول ، خلال اجتماعه السنوى ، للنظر في السياسات والخطط . وقد كان التقدم المحرز مشجعا لمجلس مراجعي الحسابات .

٦ - وأردف يقول ان النهج النظمي في مراجعة الحسابات يشمل خمسة مجالات وهي تنظيم الوظيفة المالية ذاتها أو طريقة تسجيل المعاملات وتجهيزها ، ونوعية المعلومات المالية الصادرة عن نظام معين كيما تستخدمها الادارة على كافة المستويات ، بما في ذلك الهيئة التشريعية ، ومدى مناسبة السياسات والممارسات المالية المطبقة ، وأثر وظيفة المراجعة والمراقبة الداخليتين. ولذا فان نظام مراجعة الحسابات هذا يعتبر أوسع نطاقا بكثير من نظام مراجعة حسابات المعاملات ، وينبغي ، تبعا لذلك ، أن يكون مجلس مراجعي الحسابات بناء بدرجة أكبر . وقال انه تم في غضون العام الماضي اكمال النهج النظمي في مراجعة الحسابات بالمقر ومكتب الامم المتحدة في جنيف . وقد تم استعراض التقرير عن مراجعة الحسابات هذه بتفصيل كبير مع الامانة العامة ، ومما ينبغي التأكيد عليه ان الامانة العامة أبدت تعاونا بالغا . وعرض التقرير قيد البحث على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في أوائل شهر اب/اغسطس وسيشترك في بحثه اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات وموظفو الامانة العامة وذلك في اجتماع سيعقد يوم الثلاثاء في ١١ تشرين الاول/اكتوبر .

٧ - وقال ان اعداد كتيب للمراجعة المحاسبية من المهام العسيرة جدا لاسيما بالنظر الى محدودية الموارد المتاحة . ولقد تم احراز شيء من التقدم وأبقي على الموعد النهائي المحدد أصلا وهو عام ١٩٧٨ ، رغم انه قد يكون أقرب الى الواقع اذا توقعنا صدور مشروع كتيب جيد في عام ١٩٧٩ . ويجرى حاليا اختبار بعض الاجراءات الجديدة في الميدان . اما فيما يتعلق بضمان التساوق في التقارير المالية شكلا وموضوعا ، فلم يطبق النهج النظمي في مراجعة الحسابات الا في نيويورك وجنيف لكن ماتزال تبذل الجهود بغية تحقيق قدر أكبر من التساوق . واختتم بقوله ان التغيير ليس بالأمر اليسير على الاطلاق كما ان العملية قد تستغرق وقتا أطول مما هو متوقع .

٨ - السيد رووى (مدير عام لجنة عمليات مراجعة الحسابات ، مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة) : قال انه لمن دواعي سرور المجلس لملاحظة الاتجاه نحو تحسين عملية الاعلان في السياسات المحاسبية لمختلف المنظمات ذلك نظرا لأن من شأن زيادة البيانات المالية شمولا اتاحة التعرف بشكل أفضل على الوضع المالي لكل وكالة من الوكالات . ولقد استطاع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدير التنفيذى لصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية أن يدرجا ردودهما على ملاحظات المجلس الخاصة بمراجعات الحسابات ، في التقارير المالية عن العام الحالي وينبغي التشجيع على ممارسة الرد على الفور وفي الوثيقة نفسها . وذكر ان مجلس مراجعي الحسابات كان قد تقدم بعدد من الاقتراحات لتحسين طريقة عرض البيانات المالية وعلى الأخص في برنامج الامم المتحدة الانمائي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وان من دواعي سرور المجلس أن يلاحظ انه تسنى للادارات المعنية ادراج القسم الاكبر من هذه الاقتراحات في البيانات

الحالية . وقد تم احراز تقدم فيما يتعلق بالاعلان عن المعلومات وسيستمر بذل الجهود من اجل ادخال المزيد من التعديلات .

٩ - وقال ان رأى المجلس في البيانات المالية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي يخضع لعدد من الملاحظات التي تمس سلامة المركز المالي على النحو الذى كشفت عنه النقاب تلك البيانات . فقد وجدت اوجه تنافر في تسجيل الوكالات التنفيذية للالتزامات غير المصفاة ، نتيجة لاختلاف القواعد المالية لتلك الوكالات . وذكر انه تم في العام الماضي الادلاء بنفس الملاحظات وان المجلس احاط علما بان برنامج الامم المتحدة الانمائي سيسعى مستقبلا لتحقيق قدر اكبر من الاتساق . ولاحظ المجلس كذلك بعض اوجه الضعف في مراقبة المعاملات المصرفية وقد تعهد برنامج الامم المتحدة الانمائي بتحسين النظام . كما اعرب المجلس عن القلق نظرا لان برنامج الامم المتحدة الانمائي لايرصد اعتمادات لمنح الاعادة للوطن الواجبة الدفع في السنوات المقبلة . وكان رد برنامج الامم المتحدة الانمائي على ذلك ان تكلفة حساب المبلغ المستحق تفوق الفائدة التي ستعود من وراء تسجيل هذا الاستحقاق ، ومع ذلك فقد رأى المجلس ان الطريقة الحالية لتسجيل نفقات الاعادة الى الوطن ، وهي لاتتم الا على اساس " الدفع عند الرحيل " تعتبر استثناء من السياسة المحاسبية المعلنة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي تلك السياسية القائمة على الاعتراف بالاتفاق لدى تكبد التزام ما ، وعلى هذا ينبغي تبيان الالتزام الناشئ على الاقل في صورة ملحوظة ترد في البيان المالي . وجدير بالذكر في هذا الصدد ان الامم المتحدة قد تكبدت التزامات مماثلة اوضحتها في بياناتها المالية وقال ان مجلس مراجعي الحسابات ، دأب منذ عام ١٩٧٢ ، على الادلاء بتعليقات والتقدم بتوصيات في تقاريره بشأن الصعوبات التي تعترض سبيل برنامج الامم المتحدة الانمائي في معادلة المخصصات المرصودة للمشاريع مع الموارد المتاحة . ولقد كان من العسير للغاية ان يحصل برنامج الامم المتحدة الانمائي في الوقت المناسب على معلومات دقيقة عن المشاريع الخاضعة لرقابة الوكالات المنفذة ، ولذلك فان لمن دواعي سرور المجلس ان يلاحظ بأن برنامج الامم المتحدة الانمائي قد بدأ مشروعا لتحسين النظم المتكاملة مما سيساعد على تحسين الادارة والمراقبة الماليتين .

١٠ - ومضى يقول انه ليس لدى المجلس ، فيما يتعلق بمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وعملية بطاقات التهنئة ، اية ملاحظة تمس سلامة مركزهما المالي . وجدير بالذكر ان المجلس سيتوقف عن اصدار تقرير مستقل عن عملية بطاقات التهنئة التي ستضمن مستقبلا في بيانات اليونيسيف . وذكر ان المجلس اوصى بضرورة اعادة النظر في نطاق المراجعة الداخلية للحسابات كيما تشمل التوسع في تغطية عمليات المقر . كما اوصى بالحاجة الى اعادة النظر في الرقابات لضمان تسجيل جميع المعاملات المأذون بها في النظام المحاسبي . وقد اتخذت اليونيسيف بالفعل تدابير تصحيحية في هذا الصدد .

(السيد رووى)

١١ — وقال انه لم يتسن للمجلس ، فيما يتعلق بوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، زيارة لبنان حيث يجرى تكبد قدر كبير من تكاليف الوكالة ، وعلى هذا فقد اضطر المجلس الى تكرار ما ادلى به من ملاحظات بشأن محدودية نطاق الفحص الذى اجراه الامر ، الذى قد يمس سلامة المركز المالي المعلن . اما تعليقات المجلس الاخرى بشأن بعض المدفوعات المشكوك في امرها فان ادارة الشؤون المالية تتولى متابعتها .

١٢ — واردف يقول ، فيما يتعلق بمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، ان التوصية الرئيسية للمجلس تفيد بضرورة قيام معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث وادارة الشؤون المالية بوضع مذكرة تفاهم لتوضيح واعلان واجب ومسؤوليات كل منهما على وجه التحديد في مجال الانشطة المالية لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث . وقد ايدت اللجنة الاستشارية التوصية التي تقدم بها المجلس .

١٣ — وقال ان رأى المجلس في البيانات المالية لمفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لا يتضمن اية ملاحظة معينة يمكن ان تمس سلامة المركز المالي المعلن . بيد انه من الامور المشجعة الابلاغ بأن مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قد اعتمد عددا كبيرا من توصيات المجلس . فقد اوصى المجلس بضرورة توسيع واجبات ومسؤوليات شعبة الادارة والتنظيم (A/32/7/Add.5 ، الفصل الثالث ، الفقرة ١٤) وتحسين المراقبة المالية على مشاريع المساعدة باسناد وظيفة المراقبة لوحدة تكون مستقلة عن شعبة المساعدة . وقد اعتمدت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تلك التوصية الأخيرة. وفي النهاية اوصى المجلس بضرورة قيام مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتحسين مراقبته المالية لنفقات المشاريع المتكبدة في الميدان عن طريق اتخاذ تدابير اكثر صرامة لمساعدة مدير شؤون الادارة والتنظيم في فحص النفقات قبل تسوية تكاليف المشاريع مع الوكالات المنفذة .

١٤ — وذكر ان ملاحظات المجلس على بيانات صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية تعنى بالدرجة الاولى باوجه التنافر في تسجيل الوكالات المنفذة لمشاريع صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، للالتزامات غير المصفاة .

١٥ — واختتم بقوله ان بعض الملاحظات الواردة في التقارير المالية السبعة المعروضة على اللجنة انما تعكس باكورة نتائج التحول من نهج مراجعة الحسابات على اساس المعاملات الى النهج النظمي في هذه المراجعة . وانه سيستمر العمل بالنهج النظمي الموحد في مراجعة الحسابات في العام الثاني من فترة السنتين كيما يتسنى تحديد المزيد من اوجه الضعف في الرقابة الداخلية والعمل على تشجيع اتخاذ تدابير تصحيحية .

١٦ - السيد شميت (جمهورية المانيا الاتحادية) يؤيده السيد نردى (فرنسا) : تساءل عما اذا كان سيجرى ابلاغ الحكومات بمحتوى التقرير عن النهج النظمي في مراجعة الحسابات الذى ستناقشه في الاسبوع القادم اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات والامانة العامة . وتساءل كذلك عما اذا كان سيجرى تنفيذ اى من التوصيات التي قد يتضمنها التقرير قبل ان يتاح للحكومات فرصة النظر فيها . ومضى يقول ان الحكومات تهتم اهتماما خاصا بالتوصيات التي قد يكون لها اثار مالية . واقترح اغلاق باب مناقشة البند ٩٨ من جدول الاعمال ريثما يتاح للجنة فرصة ايلاء المسألة مزيد من الدراسة .

١٧ - السيد كننغهام (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان التقرير الاخير لمجلس مراجعي الحسابات انما يعكس تنفيذ نهج نظمي موحد في المراجعة الحسابية ذلك النهج الذى لابد وان يوطد التساوق في المبادئ والممارسات المالية والمحاسبية في منظومة الامم المتحدة بأسرها . وقال ان وظيفة المراجعة الحسابية أمر بالغ الاهمية ذلك انها توفر مقياسا لسلامة الادارة المالية في الامم المتحدة . كما انها تتيح للدول الاعضاء الحصول بسرعة على معلومات اضافية هامة عن الموارد المالية للمنظمة وتقدم دلائل على فعالية تكاليف برامج الامم المتحدة وتوفر وسيلة مفيدة لتقييم البرامج ووظائف الادارة داخل الامم المتحدة . ومضى قائلا ان وظيفة مراجعة الحسابات تتسم بأهيم خاصة في ضوء رأى اللجنة الاستشارية القائل بأن عدم كفاية قاعدة المعلومات في ادارة الشؤون المالية انما ترجع جزئيا الى ضعف نظام المحاسبة المتبع في الامم المتحدة (A/32/8، الفقرة ٧) .

١٨ - واستطرد يقول ان المراجعة الخارجية السنوية للحسابات تعتبر امرا ضروريا لضمان اجراء عمليات الامم المتحدة وفقا لمبادئ الادارة المالية الصحيحة، ولسوف تزداد اهمية المراجعة الخارجية للحسابات زيادة مضطردة بزيادة محدودية الموارد المتاحة للامم المتحدة وبزيادة الطلبات على الخدمات . ويمكن لوظيفة المراجعة الخارجية للحسابات المساعدة في تحسين ادارة برامج الامم المتحدة ، وعلى هذا فلقد حث وفده مجلس مراجعي الحسابات على أن يعمد ، عند القيام بالمراجعة الحسابية لكل برنامج ، الى ايلاء مزيد من الاهتمام للكفاية والمقدرة الاداريتين .

١٩ - السيد الحضرى (الجماهيرية العربية الليبية) : قال ان هناك اوجه قصور في اجراءات الرقابة المالية التي تستخدمها بعض الوكالات مما يؤدى الى تعذر تحديد المسؤولية عن الانشطة التي يجرى الاضطلاع بها داخل اطار برامج معينة كما ان بعض الوكالات تفتقر الى لجان المراقبة الداخلية. وان وفده يود التأكيد على اهمية تقييم اجراءات المراجعة الداخلية للحسابات وانه يؤيد تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة الى تأمين قدر اكبر من الكفاءة في هذا الميدان . اما فيما يتعلق ببرنامج الامم المتحدة الانمائي فقال ان وفده يؤيد توصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن وضع الضوابط الاشرافية الضرورية لضمان اتباع الاجراءات المقررة للمعاملات المصرفية (A/32/7/Add.1 ، الفصل الرابع ، الفقرة ١٤ (ج)) .

(السيد الحضرى، الجماهيرية العربية الليبية)

٢٠ - وقال في ما يتعلق بوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، ان مجلس مراجعي الحسابات قد ابلغ بأن أحد الموظفين تقاضى المرتب والعلاوات بالكامل لمدة ستة أشهر دون ان يقدم اى خدمة للوكالة (A/32/7/Add.3 ، الفصل الثالث ، الفقرة ٨) وابدى رغبته في ان يعرف السبب في عدم الطلب الى هذا الموظف أداء وظائف أخرى خلال فترة الستة اشهر هذه . واستطرد قائلا ، فيما يتعلق ببرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ان قيمة العملات المتجمعة غير القابلة للتحويل قد سجلت على انها تبلغ ٣٥٫٦ مليون دولار (A/32/7/Add.1 ، الفصل الرابع ، الفقرة ٩) . وذكر ان هذا المجموع مشكوك فيه وينبغي ، من اجل القضاء على جميع الشكوك ، ان تنشئ اللجنة الخامسة مجلس تحقيق يتولى التحقيق في استخدام تلك الاموال . وقال فيما يتعلق بوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، أن احد أسباب التأخير في تقديم البيانات المالية السنوية التي اوردتها الادارة ، هو عدم كفاية خدمات الحاسبة الالكترونية المستأجرة (A/32/7/Add.3 ، الفصل الثالث ، الفقرة ٣) وأبدى رغبته في أن يعرف التدابير التي اتخذتها وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى لمنع وقوع حالات مماثلة في المستقبل .

٢١ - السيد غاريدو (الفلبين) : رحب بادراج تعليقات اكثر تشددا في لهجتها الانتقادية في تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، واشاد بالنهج النظمي الجديد في مراجعة الحسابات ذلك ان هذا النهج سيضمن زيادة سلامة الادارة والمراقبة الماليتين .

٢٢ - السيد سيكي (غانا) : طلب مزيدا من المعلومات عن التقرير الخاص بالنهج النظمي في مراجعة الحسابات الذى ستناقشه في الاسبوع القادم اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وقال انه لمن الاهمية ان يجرى توحيد الممارسات المتعلقة بمراجعة الحسابات في منظومة الامم المتحدة . ذلك ان مختلف الوكالات تتبع نظما وقواعد مالية مختلفة مما يؤدى الى اختلافات في تعريف بنود معينة ترد في بياناتها المالية . وفيما يتعلق بسعر الصرف المستخدم للتعبير بالدولارات عن تلك المعاملات التي تجرى بعملات اخرى غير الدولار ، تساءل عن السبب في قيام وكالة ما بتحديد سعر الصرف الخاص بها بدلا من استخدام معدلات الامم المتحدة التي تم اقرارها . كما ابدى رغبته ، فيما يتعلق بوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، في معرفة ما اذا كان سعر الصرف المستخدم في تلك الحسابات هو نفس السعر المستخدم في منظومة الامم المتحدة عموما ، ومعرفة السبب اذا لم يكن الامر كذلك ، وقال ان النهج النظمي في المراجعة الحسابية لم يمد ليشمل كامل منظومة الامم المتحدة ، وان وفده يقترح ان تتضمن التقارير المقبلة لمجلس مراجعي الحسابات فصلا مستقلا عما اتخذته الوكالات من تدابير لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ، لا سيما التوصيات المتعلقة بالممارسات المالية ذات الطابع المشكوك فيه .

٢٣ - السيد مادروسلي (رئيس مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة): رد على سؤال حول ما اذا كانت نتائج التقرير الاول للمجلس عن الدراسة المقارنة على اساس النظم والتي تتناول المقر ومكتب جنيف ستحال الى اللجنة الخامسة ، فقال ان اللجنة الاستشارية هي التي ستقرر ، بعد استعراض التقرير ، ماهية المعلومات التي ستقدم الى الجمعية العامة . كما عمد ، في صدد التعليق القائل بأن بعض توصيات المجلس تنطوي ، اذا ما نفذت ، على تكاليف اضافية ، الى التساؤل عما اذا كان سيتخذ أي قرار هام قبل ان تدرس اللجنة الاستشارية التقرير . وتعقيبا على ملاحظة مثل الولايات المتحدة بشأن ما قد يقوم به المجلس لضمان كفاية العمل الاداري ومقدرته ، قال انه وان تكن ولاية المجلس لا تحد من نظره في المسائل المالية ، فانه ليس مطلوبا منه أن ينظر في ادخال تحسينات على درجة الكفاءة والاقتصاد في الادارة ، ذلك ان الدراسة الفعالة لقيمة النقود تعتبر مهمة جسيمة والمجلس ليس مجهزا للقيام بأكثر من رفع التقارير عن المسائل الداخلة في دائرة اختصاصه في نطاق أنشطته العادية .

٢٤ - السيد سيكي (غانا) : قال ان العملية التنظيمية التي اوجزها تواريس مجلس مراجعي الحسابات قد تسفر عن سوء استعمال الاموال . وفضلا عن ذلك فانه من حق اللجنة أن تكون على علم في حالة ما اذا كانت التوصيات الواردة في التقرير تنطوي على نفقات مالية ، واقترح تبعا لذلك أن يظل هذا البند مدرجا الى أن يتاح للجنة الاستشارية الفرصة للادلاء بتعليقات على التقرير .

٢٥ - السيد رووي (مدير عام لجنة عمليات المراجعة الحسابية ، مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة) : اجاب على السؤال الذي طرحه ممثل غانا بشأن معدلات التحويل قائلا ان النظم والقواعد المالية لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى تخول المفوض العام أن يختار عند تحويل عملات أخرى الى دولارات بين ما تستخدمه الحكومات من معدلات وبين متوسط معدلات السوق الحرة .

٢٦ - السيد سيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه قدم في آب/اغسطس الى اللجنة الاستشارية تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن نظم مراجعة الحسابات في المقر وفي مكتب جنيف بالاضافة الى ما أدلت به الامانة العامة من تعليقات ذات صلة . وفي دورة الربيع التي عقدتها اللجنة الاستشارية مع المجلس ، اوضح الاخير أنه يرحب بعقد اجتماع آخر مع اللجنة الاستشارية لتبادل الاراء حول التقرير وحول رد الادارة المتصل به . ومن المقرر ، بناء على ذلك ، ان تجتمع في الاسبوع القادم ، اللجنة الاستشارية مع المجلس ومع ممثلي الامين العام . وبعد ذلك الاجتماع ستقرر اللجنة الاستشارية ما اذا كانت هناك اية مسائل في التقرير تتطلب اتخاذ مقرر من جانب اللجنة الخامسة خلال الدورة الحالية . ومن رأيه أن هذه الطريقة هي أنسب الطرق لتناول التقرير ، وقال انه ليس بوسعه تبعا لذلك أن يبين ما اذا كان التقرير سيعرض ، في الواقع على ، اللجنة الخامسة ذلك انه ينبغي انتظار نتائج تبادل الاراء المقبل بين اللجنة الاستشارية والمجلس وممثلي الامين العام قبل اتخاذ مثل هذا القرار .

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/32/7/Add.1 و A/32/145 ، الفقرات ٣ الى ٦)

٢٧- السيد غاريدو (الفلبين) : أيّد تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/32/7/Add.1) . واستدرك قائلا ان وفده يود ان توضح طريقة رفع التقارير عن الالتزامات غير المصفاة ، وانه من ناحية اخرى ، لا يذكر فيما يتعلق بمدفوعات الاعادة الى الوطن انه كان يجرى في الماضي فصل هذا البند عن التكاليف العامة للموظفين ، وانه يود ان يعرف ما اذا كان هذا البند يسرى على الموظفين من غير المعينين خارج المقر .

٢٨- السيد تيرادا (اليابان) : قال ان حكومته تعلّق أهمية كبيرة على برنامج الأمم المتحدة الانمائي وانها تود ان تمضي في التعاون المالي معه ، ويسرها ان تلاحظ أن الدخل في نهاية عام ١٩٧٦ قد زاد على المصروفات بمقدار ٣٦ مليونا من الدولارات ، وانها تشيد بالمدير للحالة المالية المتحسنة ، وتأمل في أن يستمر هذا التحسن .

٢٩- وأضاف ان وفده يقلقه ان يرى ان المبلغ المتراكم من العملات غير قابلة للتحويل قد ارتفع في نهاية عام ١٩٧٦ الى ٣٥ر٦ مليون دولار وانه ينبغي للمدير العام ان يستمر ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات المتخصصة ، في البحث عن حل عملي يمكن من استعمال هذه العملات على نحو أفضل . وذكر ان وفده يلاحظ ، وفقا للبيان الرابع ، انه لم يتم خلال عام ١٩٧٦ ، لأسباب لم توضح بدرجة كافية ، استعمال بعض مخصصات برنامج الأمم المتحدة الانمائي بوصفه وكالة منفّذة والمتعلقة بمشاريعه وبصناديق استئمانية مختلفة ، وانه ينبغي للمدير العام ان يحاول استعمال هذه المخصصات على نحو أفضل .

٣٠- ومضى يقول انه لما كان أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية في عام ١٩٧٥ هو عدم وجود نظام فعال للمعلومات المالية ، فان وفده يسره ان يعلم انه قد بدأ العمل في مشروع لتحسين النظم المتكاملة . واضاف ان الملاحظات الواردة في الفقرتين ٣٠ و ٣١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات تعتبر ، في هذا الصدد ، تعليقات وثيقة الصلة بالموضوع .

٣١- السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ان وفده قد لاحظ ان تقرير المجلس قد ركّز في المقام الأول على مناقشة مسألة المحاسبة المالية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ولم يذكر الشيء الكثير عن تقييم نظام الادارة المالية . وذكر انه قد أحاط علما بالملاحظات التي أبداها رئيس المجلس بشأن القيود التي تحد من اجراء هذا العمل . ثم أعرب عن أمله في أن يتمكّن مجلس مراجعي الحسابات في السنة القادمة من تقديم نتائج الاستعراض الذى أشار اليه في الفقرة ٤ من تقريره .

٣٢- ومضى يقول ان وفده يقلقه أيضا ، شأنه في ذلك شأن وفد اليابان ، استمرار تراكم العملات غير القابلة للتحويل ، وانه يتعيّن اتخاذ الترتيبات كما يتسنّى استخدام الأموال في الغرض الذى قدمت من أجله ، وان وفده سيؤيد اى اقتراح معقول من شأنه ان يسمح باستعمال هذه الأموال . وأضاف ان من البديهي ان تقرير المدير العام عن استعمال العملات غير القابلة للتحويل وغير المستعملة ، المقرر ان يصدر في عام ١٩٧٨ ، سيأخذ في الحسبان القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الادارة في دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين .

(السيد كننغهام ، الولايات المتحدة الامريكية)

٣٣ - وفي ختام كلامه قال ان وفده قد لاحظ من الفقرة ٢٠ من تقرير المجلس ان المتأخرات من المساهمات الحكومية وصلت في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ الى ٣٠ر١ مليون دولار ، وانه ينبغي أن تسدد هذه المتأخرات على سبيل الاستعجال نظرا لأنها تحد من قدرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على القيام بأنشطته .

٣٤ - السيد بيرسون (بلجيكا) : أشاد بالمدير العام لما بذله من جهود ضخمة لعلاج الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقال انه ينبغي الاستمرار في هذه الجهود اسوة بالجهود الرامية الى تخفيض التكاليف العامة . وأضاف ان وفده لا يزال يشعر بالقلق ازاء حجم الأموال المستعملة في التكاليف الادارية وفي أنشطة دعم البرنامج . وانه يأمل ان يقوم كل من اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات بتقديم آرائهما بشأن هذه المشكلة في الوقت المناسب . وذكر انه يلاحظ ان مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد أنشأ لجنة خاصة للنظر في هذه المسألة .

٣٥ - السيد سادلر (مدير شعبة الشؤون المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي) : قال ردا على سؤال بشأن الالتزامات غير المصفاة ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يود ، شأنه في ذلك شأن مجلس مراجعي الحسابات ، ان يحقق مزيدا من التوحيد في تعريف الالتزامات غير المصفاة وتسجيلها ومعاملتها ، وانه بالنظر الى ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يسمح للوكالات المنفذة باتباع أنظمتها المالية الخاصة بها في تنفيذ مشاريع البرنامج فان الحاجة تقوم الى مزيد من التوحيد في المصطلحات المشتركة في الأنظمة المالية بمختلف الوكالات . وأضاف ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي سيواصل جهوده في هذا الاتجاه .

٣٦ - وذكر فيما يتصل بملاحظات المجلس على منح الاعادة للوطن ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي على استعداد لاعادة دراسة فكرة انشاء احتياطي خاص ، وان المدير العام يشعر بالقلق لأنه على الرغم من ان انشاء هذا الاحتياطي سيكون عبئا غير متكرر على موارد البرنامج فانه سيقلل الأموال المتاحة للبلدان المستفيدة ، وان عدم وجود مثل هذا الاحتياطي لم يخلق أى صعوبات حتى الآن . وقال فيما يتعلق بالملاحظات المتصلة بالعملات غير القابلة للتحويل ، ان المدير العام مابرح يبذل قصاراه لاستعمال هذه الأموال وانه يجرى الآن اتخاذ عدة مبادرات ، تتمثل احداها في اجتماع من المقرر عقده في المستقبل القريب في أوروبا مع عدة بلدان تساهم بعملات غير قابلة للتحويل .

٣٧ - وشكر ممثل اليابان على عبارته الرقيقة وقال فيما يتعلق ببيانه القائل انه لم تقدم ايضاحات كافية لعدم استعمال المخصصات ، ان هذا يثير ايضا قلق المدير ، وان احدى مزايا مشروع تحسين النظم المتكاملة ستتمثل في القاء الضوء على كيفية رصد ومراقبة تنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على وجه أفضل . وذكر في معرض تعليقه على ملاحظة ممثل الولايات المتحدة ان استعراض وتقييم نظم الادارة والمراقبة الماليتين في برنامج الأمم المتحدة الانمائي عملية ستستغرق سنتين وهي لم تبدأ الا في ايلول/سبتمبر فقط . وأضاف ان المدير يشعر ، اسوة بممثل بلجيكا ، بالقلق ازاء مستوى المصروفات الادارية . وأشار في هذا الصدد الى ان اللجنة الدولية الحكومية التي أنشأها مجلس الادارة ستجتمع في عام ١٩٧٨ للنظر في مسألة التكاليف العامة للوكالة .

../..

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/32/7/Add.1 و A/32/145 ، الفقرتان ٧ و ٨)

٣٨ - السيد تيرادا (اليابان) : قال ان حكومته تعلق أهمية قصوى على أنشطة اليونيسيف وانه على الرغم من أن وفده يسره ان يلمس من البيان الأول ان الادارة تتخذ الخطوات اللازمة لابقاء المؤسسة على اساس سليم على الرغم من انخفاض دخلها في عام ١٩٧٦ ، فانه يأمل في ان تستمر الجهود المبذولة لتحسين الادارة المالية للصندوق وفي ان تؤخذ في الحسبان توصيات مجلس مراجعي الحسابات ولا سيما التوصيات الواردة في الفقرات ٩ الى ١٢ و ١٤ و ١٧ من تقرير المجلس (A/32/7/Add.2 ، الفصل الرابع) .

٣٩ - وقال انه يدهشه ان يرى في الفقرة ٢ من الملاحظات على البيانات المالية انه قد أنفق ٣٠ في المائة من الدخل الاجمالي لعملية بطاقات التهنئة على العمولات والرسوم الجمركية والضرائب . وانه ينبغي للادارة ان تلتمس السبل لتخفيض هذا المعدل . وأضاف ان وفده يدهشه أيضا ان يرى في الفقرة ٩ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ان احدى اللجان الوطنية قد احتفظت بخصم قدره ٤٦ في المائة من مبيعات البطاقات في بلدها ، وانه ينبغي للادارة ان تتخذ الخطوات اللازمة للوصول الى اتفاق مع اللجنة المذكورة عملا بما أوصى به المجلس في الفقرة ١٠ .

٤٠ - السيد غاريدو (الفلبين) : أيد تقرير المجلس ورحب بالخطوات التي اتخذها المدير التنفيذي لتعزيز ادارة المؤسسة . وقال انه ليس لدى وفده اعتراض على ادراج عمليات بطاقات التهنئة في التقرير العام ، وانه يؤيد دور اليونيسيف بوصفها وكالة "رائدة" في الاعداد للسنة الدولية للطفل ، ويأمل في ان تجرى الجمعية العامة في دورتها الحالية مناقشة مثمرة لهذا الموضوع . وأضاف ان وفده يود ان يعرف مستوى التبرعات المعقودة حتى الآن للسنة الدولية للطفل .

٤١ - السيد سيكيي (غانا) : أعرب عن ارتياحه بوجه عام للتقرير المالي لليونيسيف ، وقال ان وفده يؤيد الملاحظات التي ابداها ممثلا الفلبين واليابان ولكنه لا يشعر بالرضا ازاء النتائج الواردة في الفقرة ٢٥ من تقرير المجلس (A/32/7/Add.2) والتي يتبين منها عدم كفاية التسلسل العددي وغيره من اجراءات الرقابة على الوثائق .

٤٢ - السيد بيرسون (بلجيكا) : قال ان وفده يؤيد الملاحظات التي ابداها ممثل اليابان ، وانه قد أدهشه ان يعلم من خلال الفقرتين ٨ و ٩ ان الحالة فيما يتعلق بالخصم الكبير الذي احتفظت به احدى اللجان الوطنية لا تزال كما هي منذ السنة الماضية ، وانه يسره في هذا الصدد ان يجرى توضيح للفقرة ٩ من تقرير المجلس بشأن عملية بطاقات التهنئة .

٤٣ - السيد هيوارد (النائب الأول للمدير التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة) : قال ، مشيرا الى الملاحظات التي أبداها ممثل اليابان ان نمو عمليات اليونيسيف يتطلب حدوث نمو مقابل في الموارد المتوفرة في نهاية كل سنة لتغطية الالتزامات خلال السنة التالية . وأضاف انه يجرى تحسين نظام المراقبة في اليونيسيف بغية الافادة من الموارد الى أقصى مدى يتمشى مع الحصافة للاقتصاد من الناحية المالية . وذكر انه قد احاط علما بملاحظات ممثل اليابان بشأن الرقابة المالية .

(السيد هيوارد)

٤٤ - وأوضح ، فيما يتصل بالتبرعات لمصروفات التشغيل المتعلقة بالسنة الدولية للمرأة ، انه قد ورد حتى الآن مبلغ ٥ر١ مليون دولار من المبلغ اللازم للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ وقدره ٢ر٤ ملايين دولار بالاضافة الى عدد من التبرعات المعقودة رهنا بموافقة البرلمانات المعنية . وقال ان الجمعية العامة ستنظر في مسألة الموارد وستقرر ما اذا كان تدفق التبرعات يكفي لتبرير البدء في الاعداد للسنة الدولية للطفل ، وان اليونيسيف واثقة من جانبها من انه سترد اليها التبرعات اللازمة .

٤٥ - وشدد ، فيما يتعلق بالعمولة على مبيعات بطاقات التهنئة الخاصة باليونيسيف التي احتفظت بها احدى اللجان الوطنية ، على وجوب ان تغطي العمولة مصروفات توزيع البطاقات عن طريق البريد أو بأى وسيلة أخرى . وأوضح ان التكاليف التجارية العادية لمثل هذه العملية تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة من ثمن المبيعات ، وقال ان اليونيسيف تستطيع بوجه عام ان تفعل ما هو أفضل من ذلك بسبب كمية العمل التي يهبها المتطوعون ، وان اللجان الوطنية التي تساعد اليونيسيف تعمل بصفة طوعية ولها رأيها في تقرير الترتيبات لعملية بطاقات التهنئة في بلدانها . وأشار الى ان المجلس التنفيذى لليونيسيف قد نظر في عام ١٩٧٦ في تقرير خاص عن العلاقات مع اللجان الوطنية أدى الى صياغة اتفاق من نوع جديد بين المؤسسة واللجان الوطنية وقعه كثير من هذه اللجان .

٤٦ - ومضى يقول ان مجلس مراجعي الحسابات قد قام لأول مرة بمراجعة معاملات اليونيسيف في عام ١٩٧٧ بالحاسبة الالكترونية ، وان المؤسسة ترحب بالأخذ بهذا الاجراء الجديد وتسلم بأنه ربما تكون قد وقعت بعض الأخطاء غير المقصودة في سجلاتها ولا سيما فيما يتعلق بتعديلات القيود في نظامها المحاسبي ، ولكنها لا تعتقد مع ذلك ان هناك ما يدعو الى الانزعاج فيما يتعلق بالدقة الأساسية لحساباتها .

(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/32/7/Add.3 و A/32/145، الفقرتان ٩ و ١٠)

٤٧ - السيد سيكيبي (غانا) : قال ان وفده يدرك ان الحرب الأهلية في لبنان قد أوجبت نقل مقر الأونروا الى عمان وفيينا ، وانه يتعاطف مع المفوض العام وموظفيه للظروف الصعبة والخطرة التي كان يتعين عليهم ان يعملوا فيها . ولكنه لا يرى ان هذه الظروف تبرر دفع أجر موظف لمدة ستة أشهر في الوقت الذى لم يقم فيه هذا الموظف بأداء أى عمل للوكالة . وأضاف ان وفده يرى ان هذه المصروفات ليست باطلة كما ورد وصفها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات .

٤٨ - وتساءل عما اذا كان مجلس مراجعي الحسابات لديه شكوك في ان المدفوعات المتعلقة بالاجازات الخاصة بنصف أجر لا تدفع للأشخاص المناسبين ، واذا كان الأمر كذلك ، فهل كان هذا هو السبب في استمرار هذه المدفوعات لمدة سنة بدلا من ستة أشهر كما كان مقررا في الأصل . وأضاف ان وفده يسره ان يحصل على توضيح فيما يتعلق بالسند الذى اعتمد عليه في دفع البدلات الخاصة المشار اليها في الفقرة ١٢ من تقرير المجلس .

٤٩ - السيد فان ويجك (وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) : قال انه قد احاط علما بصفة خاصة بالملاحظات التي ابداها ممثلا غانا والجماهيرية العربية الليبية ولا سيما ان الأول هو نائب رئيس الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا والثاني يمثل احدى الحكومات التي هي من بين المتبرعين الهامين للوكالة .

٥٠ - وأردف يقول ان الأونروا وكالة تنفيذية ذات مسؤوليات شبه حكومية في مجال خدمات التعليم والتدريب والصحة والاغاثة ،وانها تستخدم حوالي ١٢٠ موظفا دوليا ومايربو على ١٦٠٠٠ موظف محلي . وأضاف ان سنة ١٩٧٦ كانت من أصعب السنوات في تاريخ الوكالة نظرا للحالة في لبنان التي أدت الى وقف انشطتها التنفيذية والادارية ، وان الوكالة قد اضطرت في نهاية المطاف الى نقل مقرها من بيروت الى عمان وفيينا . ومضى يقول انها قد مرت في نفس الفترة بأشد أزمة مالية في تاريخها وان الوضع المالي قد بلغ من التردى في اوائل أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ما اضطر المفوض العام الى التفكير في وقف عمليات الوكالة وتسريح موظفيها ولم تنتف الحاجة الى مثل هذه التدابير القاسية الا بفضل تبرع جاء في آخر لحظة ؛ولهذا فان يطالب بتفهم الحسابات المالية للوكالة والانكباب على استعراضها . وقال انه ربما يكون قد وقعت بعض الأخطاء في تقدير الأمور ولكن الوكالة متفتحة لتوجيه مجلس مراجعي الحسابات .

٥١ - وقال فيما يتعلق بملاحظات مراجعي الحسابات بشأن الاجازات الخاصة المدفوعة الأجر (الفقرات ٥ الى ٧) انه لم تكن هناك حاجة الى جميع الموظفين المعنيين سواء في المقر المؤقت في عمان أو في فيينا ،وان من الخطأ القول بأن خدمة الموظف ستنتهي اذا لم يرد الى الوكالة ما يفيد قبوله لعرض باجازة خاصة بنصف أجر وان العكس هو الصحيح في واقع الحال :فان الوكالة تصرف لمثل هذا الموظف نصف أجر ما لم يكن قد طلب صراحة انهاء خدمته . وأضاف ان الموظفين الذين أشار اليهم مراجعو الحسابات لم يطلبوا انهاء خدمتهم ومن ثم فقد تم وضعهم في اجازة بنصف أجر ،وهذا هو الوضع السليم ،وانه كان سيتضح من القاء نظرة سريعة على جداول المرتبات ان ٨ من الموظفين المعنيين البالغ عددهم ١١ موظفا قد قبضوا مرتباتهم وان ٣ آخرين لم يقبضوها ،وان المرتبات التي لم تقبض سيحتفظ بها بطبيعة الحال باسم الموظف المعني الى ان يتم قبضها .

٥٢ - وأردف يقول ان العنوان الذى استعمله مجلس مراجعي الحسابات لوصف الحالة الخاصة بموظف واحد وهو " مصروفات باطلة " انما هو عنوان غير ملائم الى حد ما ،ذلك ان الاضطرابات الأهلية في لبنان قد منعت الموظف المذكور من استلام عمله بعد توظيفه ،وان الوكالة كانت تحت التزام تعاقدى بمنحه مركزا يتقاضى فيه كامل مرتبه اعتبار من اليوم الذى استعد فيه للسفر، هذا فضلا عن أنها كانت تحت التزام أدبي بأن تفعل ذلك نظرا لأنه استقال من عمله السابق . وأضاف ان الطبيعة التقنية لعمل هذا الموظف قد حالت دون الافادة المادية منه في أى مكتب ميداني وان التدبير الذى اتخذته الوكالة بشأن هذه المسألة كان ،باختصار ، يتمشى مع أفضل مصالحها ومصالح الموظف المذكور .

٥٣ - وقال فيما يتعلق بملاحظات المجلس بشأن دفع البدلات الخاصة انه لا يمكن اعتبار عمان وفيينا كمقرى عمل موظفي الوكالة المنقولين بصفة مؤقتة الى هاتين المدينتين وان مقر عملهم الرسمي هو بيروت ، ولهذا فانهم لا يحصلون على تسوية مقر العمل بالمعدل الخاص بفيينا ، وهو معدل يزيد بكثير على معدل بيروت .

٥٤ - السيد سيكيي (غانا) : قال انه يقدّر المأزق الذى تعيش فيه الأونروا ولكن السبب الذى يدعو وفده الى القلق الشديد على حساباتها هو على وجه التحديد الضعف المالي الذى تعاني منه، وانه لا ينبغي للجنة الخامسة ان تنظر في تقارير مجلس مراجعي الحسابات على نحو آلي ، كما انه لا ينبغي ان يخطر ببال احد انه يمكن المرور على اوجه القصور المالي الخطيرة دون تعليق .

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/32/7/Add.4 و A/32/145 ، الفقرات ١ الى ١٣)

٥٥ - السيد كنتفهام (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ان وفده يشكل في ان نظام تقدير التقارير عن الوقت الذى يستغرق تنفيذ الأعمال ، الذى يوصي به مجلس مراجعي الحسابات كيما يتسنى توزيع تكاليف اجور الأفراد العاملين في عدة مشاريع في وقت واحد على تلك المشاريع سيؤثر في فعالية التكاليف.

٥٦ - وصرح بأن وفده يضم صوته الى صوت مجلس مراجعي الحسابات في تأييد رغبة مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في ربط تقديرات المشاريع بتقديرات الميزانية ووضع مبادئ توجيهية لاختيار الأولويات .

٥٧ - وأضاف ان من شأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لتعزيز الاجراءات المحاسبية بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، ان يساعد على الاحتفاظ بقيود محاسبية مستكملة فيما يتعلق بأسهم المعهد سواء في الصندوق العام أو في صندوق المنح المحددة الغرض وبعمليات الموافقة على المصروفات ، وان من شأن هذه التوصيات ان تسمح أيضا بالتسوية السريعة للالتزامات غير المصفاة فور تسديدها .

٥٨ - وقال ان وفده يؤيد أيضا توصية مراجعي الحسابات باعداد مذكرة تفاهم بين المعهد والأمم المتحدة تحدد مسؤوليات كل منهما بغية تحسين الرقابة المالية في المعهد . وأضاف أن اللجنة الاستشارية قد وافقت أيضا على هذه التوصية .

٥٩ - ومضى يقول ان وفده يشعر بالأسف ازاء الزيادة الحاصلة في عام ١٩٧٦ في ما يقدم للمعهد من تبرعات غير قابلة للتحويل وانه يؤيد جهود المعهد الرامية الى استخدام هذه الأموال في أنشطة تقع داخل نطاق أهدافه القانونية وتتفق مع الأولويات التي وافق عليها مجلس امنائه . الا انه ينبغي الا يمنح أى بلد معين معاملة تفضيلية في البحث عن وسائل لاستعمال هذه الأصول المجمدة .

٦٠ - السيد غاريدو (الفلبين) : قال انه يرحب أيضا برغبة مجلس أمناء المعهد في ربط تقديرات المشاريع بتقديرات الميزانية على النحو الوارد في الفقرة ٨ من تقرير المجلس .

٦١ - وبعد ان اشار الى ان الترتيبات التي وضعها مراقب حسابات الأمم المتحدة لاعداد وتوثيق الحسابات السنوية للمعهد تماثل الترتيبات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، سأل عما اذا كانت تجرى الآن متابعة امكانية وضع مذكرة تفاهم بين المعهد والأمم المتحدة .

٦٢ - وفي ختام كلامه سأل عما اذا كانت ستترتب على اجتماع البلدان التي تقدم تبرعات الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي بعملات غير قابلة للتحويل أية آثار على الحالة في المعهد .

٦٣ - السيد متشيل (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) : قال ان مجلس أمناء المعهد قد كرّس عددا من الجلسات في دورته السادسة عشر للنظر في حسابات المعهد وحالته المالية، وأن المعهد قد قرر ان يدعو لجنة خاصة للاجتماع في اوائل عام ١٩٧٨ لاجراء دراسة متعمقة للحالة المالية الصعبة في المعهد ولتقديم توصيات بشأن عدة أمور من بينها الاجراءات المحاسبية .

٦٤ - وأضاف انه قد تم بالفعل وضع مذكرة التفاهم التي أشار اليها مجلس مراجعي الحسابات ، وانه قد اتخذت خطوات لمنع الخلط بين أصول كل من الصندوق العام وصندوق المنح المحددة الغرض .

٦٥ - وقال ، فيما يتعلق بملاحظات مراجعي الحسابات حول اجراءات المعهد المتصلة بالميزانية ، انه على الرغم من ان ميزانية المعهد تعد في واقع الحال على اساس المشاريع فانه يجرى أحيانا الاضطلاع بمشاريع خلال فترة الميزانية ما لدى ورود تبرعات خاصة من المؤسسات والحكومات والمتبرعين الآخرين .

٦٦ - وأردف يقول ان ادارة المعهد ومجلس امنائه يتفقان مع اللجنة الاستشارية على ان نظام رفع التقارير عن الوقت الذى يتسغرق تنفيذ الأعمال ، الذى يشير اليه مراجعو الحسابات في الفقرة ٩ من تقريرهم سيكون باهظ التكاليف ولكنهما سينظران مع ذلك في هذه الفكرة وفي غيرها من الأفكار الرامية الى تحسين الاجراءات المحاسبية بالمعهد .

٦٧ - وذكر انه قد حدثت زيادة في مستوى التبرعات المقدمة بالعملات غير القابلة للتحويل في عام ١٩٧٦ وان المدير التنفيذى يبذل قصاراه لايجاد طرق لاستعمال هذه التبرعات ، وان هناك خططا لعقد عدد من الحلقات الدراسية والندوات في البلدان التي تقدم تبرعات بالعملات غير القابلة للتحويل ، وان المعهد سيقوم بطبيعة الحال لدى استعماله لأصوله غير القابلة للتحويل بمراعاة الأولويات التي وضعها مجلس أمنائه . وأضاف انه من غير المحتمل ان يكون اجتماع المتبرعين بعملات غير قابلة للتحويل ، المقرر عقده تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ذا صلة بحالة المعهد ، لأنه على عكس برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتلقى تبرعات بعملات غير قابلة للتحويل من عدد صغير من البلدان .

٦٨ - السيد رووى (المدير العام للجنة عمليات مراجعة الحسابات ، مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة): أوضح ان ملاحظات المجلس الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ من تقريره ليست الا اقتراحات وان من الممكن ان تكون هناك طرق أخرى تتسم بقدر أكبر من البساطة والطابع العملي لتحسين الاجراءات المحاسبية بالمعهد .

(هـ) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/32/7/Add.5 و A/32/145 ، الفقرتان ١٤ و ١٥)

٦٩ - السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) : لاحظ ان البرنامج السنوى العام لعام ١٩٧٦

(السيد كننغهام، الولايات المتحدة الأمريكية)

للمفوض السامي لشؤون اللاجئين قد حقق فائضا قدره ٣٥٠٤٠٠٠ دولار، وان هناك احتياطيا قدره ١٥٤٦٠٠٠ دولار للعمليات الخاصة. وطلب تزويده بمعلومات عن خطط المفوض السامي لاستعمال هذه الأموال الاحتياطية.

٧٠ - وقال ان وفده يؤيد توصيات مجلس مراجعي الحسابات باجراء استعراض منفصل ومستقل لعمليات برنامج اللاجئين، بما في ذلك اخذ عينات اكبر للممارسات والاجراءات المالية في الوحدات الميدانية، وانه يؤيد كذلك التوصية بانشاء لجنة لمراجعة الحسابات تتألف من كبار المسؤولين وذلك لتحديد نطاق المراجعة الداخلية في المفوضية، واستعراض جميع تقارير المراجعة، وتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات.

٧١ - وفي ختام كلامه قال ان وفده يشيد بمجلس مراجعي الحسابات لتحليله الشامل لحسابات صناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين ولبدئه في اتباع نهج موحد للمراجعة يقوم على أساس النظم لاستعراض أنشطة المفوضية.

٧٢ - السيد دايال (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): قال انه ينبغي النظر الى المبالغ الفائضة التي أشار اليها ممثل الولايات المتحدة بوصفها أرصدة برمجت بعد ذلك واستخدمت لصالح البلدان التي وردت باسمها هذه المبالغ في الأصل.

٧٣ - وذكر ان توصيات مجلس مراجعي الحسابات كانت مفيدة للغاية وانه قد اتخذت فعلا تدابير بشأن عدد منها، بما في ذلك انشاء لجنة لمراجعة الحسابات تتألف من كبار المسؤولين.

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (A/32/7/Add.7 وA/32/145، الفقرات ١٦ الى ١٨)

٧٤ - الرئيس: قال انه ليست لديه تعليقات على حسابات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية؛ وتلا نص مشروع قرار تحت البند ٩٨ من جدول الأعمال قال انه سيعمم بصورة خطية للنظر فيه في الجلسة القادمة بالاضافة الى نص فقرة اضافية للمنطوق اقترح ممثل غانا ادراجها في مشروع القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠